جـامعة حسيبة بن بـوعلي –الشلف

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

قسم علـوم التسييـر

دور حوكمة النظام المصرفي في الحد من الأزمات المالية والمصرفية

- بالإشارة إلى حالة الجزائر -

مذكرة نهاية الدراسة من متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير

تخصص: مـالية ومحـاسبة

إعداد الطـالب:

بـادن عبد القادر

إشراف الدكتـور:

بـريش عبد القادر

لجنـة المناقشة:

- د. بلعزوز بن علي أستاذ محاضـــر.... رئيسا
- د. بريش عبد القادر أستاذ محاضـــر.... مقررا
- د. بطـاهر علي أستاذ محاضـــر.... ممتحنا
- د. زايـري بلقاسم أستاذ محاضـــر.... ممتحنا
- أ. بطاهر جمال الدين أستاذ مكلف بالدروس.... ممتحنا

السنة الجامعية: 2007-2008

الإهـــــــــداء

إلى كـــــــافة أفـــــــراد العـــــائلة؛

إلى أصدقائي الذين شجعوني خلال مراحل إعداد هذا البحث؛

إلى كــلّ طــالب علم، يبتغي وجه الله وخدمة الوطــن؛

حــاملاً رسالة الإخلاص والوفــاء لبلــد الشهــــداء.

الطالب: بادن عبد القادر

شكر و تقدير

الشكـر أولاً وأبـدا لله وحده لا شريك لـه ؛

... ثمّ لكلّ من ساعدني على انجاز هذا البحث، وأخص بالذكر الدكتور بريش عبد القادر الذي أفادني بنصائح قيمة ومنحني حرية في طريقة العمل ؛

... ولكلّ مستخدمي المكتبات الجامعية على مستوى جامعة الشلف، المدرسة العليا للتجارة، جامعة الجزائر والمعهد الوطني للتخطيط والإحصاء؛

... إلى الحسين ومعمر على مساعدتهما القيمة التي كانت عماد انجاز هذا البحث، وإلى حسان ومحمد على عونهما لي في تأمين بعض المراجع.

الطالب: بادن عبد القادر

المقدمة العامة

شهد الاقتصاد العالمي في النصف الثاني من سنوات التسعينات من القرن الماضي عدة أزمات مالية ومصرفية خلّفت آثار سلبية على المستويات المحلية والدولية، وعلى القطاعات الاقتصادية والاجتماعية. وكان آخر هذه الأزمات والأكثر جدلاً بالنظر إلى طبيعة اقتصاديات المنطقة التي تعرضت لها، نجد الأزمة المالية لجنوب شرق آسيا التي حدثت سنة 1997 والتي لم يكن ينتظر الاقتصاديون ولا الهيئات الدولية والإقليمية في أن تنشب أزمات كتلك في اقتصاديات مثل اقتصاد منطقة جنوب شرق آسيا التي لقّبت آنذاك بالنمور الآسيوية. ومع هذا فقد حدثت الأزمة وامتدت آثارها إلى الأسواق المالية والمصرفية العالمية على غرار سوق طوكيو الياباني وسوق نيويورك الأمريكي وغيرها من مناطق العالم.

وفي أعقاب تلك الأزمات، بدت تطفو إلى السطح أزمات أخرى تمثلت في الا يارات الهائلة التي تعرضت لها كبرى الشركات العالمية وبالخصوص شركة "إنرون" (Enron) للطاقة وشركة "وولدكوم" (WorldCom) للاتصالات الأمريكيتين في سنة 2002، بالإضافة إلى فضيحة بنك الائتمان والتجارة الدولية (BCCI) وبنك باركليز (Barclys) في بريطانيا والذي تمّ تأميمه في بداية سنة 2008. مما دفع بالأوساط المالية والنقدية في تلك الدول وعلى مستوى الهيئات الدولية إلى التساؤل عن أسباب هذه الا يارات التي لم يكن متوقع حدوثها من شركات كانت قوائمها المالية وتقاريرها السنوية توحي إلى وضعيات مالية مربحة وملاءة مناسبة في رؤوس أموالها.

وبعد التدقيق والتحقيق في تلك الأزمات والا يارات المالية التي شهدها العالم، تبين أنّ من أبرز أسبا ا يعود إلى العوامل الداخلية في تلك الاقتصاديات وفي تلك الشركات وليس إلى عوامل خارجية لا يمكن التحكم فيها، فبالنسبة للأزمة المالية الآسيوية فكان لمستوى الرقابة الداخلية، درجة الإفصاح والشفافية وكيفية استعداد الهيئات الإشرافية والرقابية لمواجهة انعكاسات التحرير والانفتاح المالي، الدور الأبرز في تلك الأزمات، حيث أنّ البنوك كانت تتوسع في الاقتراض من الخارج وتوسع من عمليات الإقراض للداخل دون التقيد بأية ضوابط وقواعد احترازية.

وأما ما يتعلق بالا يارات المالية الأخرى، فمثلاً نجد أنّ شركة "إنرون" قامت بإخفاء وبالتلاعب المالي المحاسبي لمبلغ مليار دولار كنفقات حتى يظهر مركزها المالي لمختلف مساهميها أنّ حالتها المالية جيدة، وتمّ كلّ ذلك بتواطؤ من شركة آرثر أندرسون (Arthur Andersen) لخدمات المحاسبة والمراجعة التي كانت تشرف على عمليات المراجعة الخارجية ا. وهنا تطرح قضية مدى تمثيل المراجعين الخارجيين لصفة

الاستقلالية التي ينبغي أن يتسم ا الأطراف الخارجية للشركات، وهذا في ظّل الاعتماد شبه التام لأصحاب المصالح الداخليين كالمساهمين (الملاك) والمستخدمين، والخارجيين كالمقرضين وباقي الأطراف، على صفة الاستقلالية التي من المفروض أن يتمتع ا المراجع الخارجي.

وباعتبار الجزائر من الدول التي اِنتهجت سياسة التحرير المالي والانفتاح على القطاع الخاص الوطني والأجنبي، فقد تعرضت بدورها لأزمة مست النظام المصرفي وتمثل ذلك في أزمة بنك الخليفة والبنك التجاري والصناعي الجزائري (BCIA) مع مطلع 2003، فبعد فترة أربعة سنوات من النشاط والعمل المصرفي تبين للهيئات الإشرافية أنّ ممارستهما لتلك الأنشطة غير قانوني ويتنافى مع قواعد المهنة المصرفية من خلال عدم الالتزام باللوائح والقواعد التنظيمية التي أقرها بنك الجزائر وعدم التقيد بنصوص وأحكام القانون التجاري فيما يخص اِجتماع وتنظيم الهياكل الإدارية للبنك، إضافة إلى عدم الالتزام بالنشر الزمني الملائم للقوائم المالية والتأخر في تقديم كشوفات أنشطتهما للمصالح الرقابية لبنك الجزائر، وينطبق كل هذا على كلا البنكين مع وجود تفاوت في حدة تلك التجاوزات.

وبالاعتماد على ما سبق من أحداث على المستوى الدولي و الوطني، تظهر الحاجة الضرورية إلى تكريس مبادئ الحوكمة في الاقتصاديات الدولية والوطنية، ففي أعقاب الأزمة المالية الآسيوية أصدرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مبادئ عالمية لحوكمة الشركات تتناسب مع النموذج الأنكلوساكسوني والنموذج الياباني الألماني في مجال الحوكمة، كما أصدرت الهيئات الإشرافية في الولايات المتحدة الأمريكية بعد أزمة شركة إنرون وشركات أخرى، قانون ساربون-أوكسلي (sox) سنة 2002 والذي يعتبر بمثابة ميثاق حوكمة للشركات. وكل هذا في اِنتظار أن تصدر السلطات العمومية الجزائرية ميثاق مماثل يحكم ويدير الشركات في الوطن من ضمنها البنوك التي تعكس البديل الجوهري لعمليات تمويل الاقتصاد الوطني.

أولـا- الإشكالية الرئيسية

يمكّن بعد هذا المدخل الشامل الذي يلخص مضمون البحث، أن نحدد الإشكالية الرئيسية من خلال التساؤل الآتي: ما هو الدور الذي يمكّن أن تلعبه مبادئ الحوكمة في النظّم المصرفية للحد من الأزمات المالية والمصرفية؟ وكيف يمكن تفعيل الحوكمة في النظام المصرفي الجزائري لتفادي حدوث أزمات مصرفية مستقبلاً؟

ثانيـا- الأسئلة الفرعية

لفهم وإدراك هذه الإشكالية ينبغي الإحاطة علميا بمايلي:

1- ما هي مبادئ حوكمة الشركات، وكيف ظهرت آليا ا؟

2- ما هي ا هودات الدولية التي جاءت لتفعيل دور وأهمّية حوكمة الشركات؟

3- ما هي الأسباب التي كانت وراء نشوب أزمة جنوب شرق آسيا والتي يمكن لمبادئ الحوكمة الحد من آثارها السلبية؟

4- كيف يمكن للأطراف الداخلية والخارجية في النظام المصرفي الجزائري من تفعيل الحوكمة بالبنوك، وهل البيئة المتاحة ملائمة لذلك؟

5- ما هي الأولويات الملّحة من أدوات الحوكمة التي ينبغي تجسيدها على الهياكل الإدارية للبنوك؟

ثالثـا- فرضيات البحث

الوصول إلى إجابات وافية لهذه الأسئلة، يستلزم وضع فرضيات محددة ومنها:

1. فصل الملكية عن الادارة أدى إلى ظهور تضارب في المصالح بين المالك والمدير؛

2. تعتبر مبادئ منظمة (OECD) بشأن حوكمة الشركات من بين ا هودات الدولية؛

3. هشاشة الشفافية والإفصاح والتحرير المالي من بين أسباب الأزمة المالية والمصرفية الآسيوية؛

4. يمكن لهيئات ومصالح بنك الجزائر أن تلعب دور محوري في إرساء مبادئ الحوكمة بالبنوك؛

5. الإفصاح والشفافية وإدارة المخاطر بالبنوك تعتبر من أولويات عملية حوكمة النظام المصرفي الجزائري.

رابعـا- أهميـة البحث

نميز بين الأهمّية العلمية والعملية لموضوع الحوكمة بالنظم المصرفية ودورها في الحد من الأزمات المالية والمصرفية مع الإشارة إلى حالة الجزائر. أما الأهمّية العلمية تكمن في أنّ الحوكمة عموماً مصطلح ظهر في السنوات القليلة الماضية لكنه أخذ الكثير من وقت معظم المنظمات والهيئات الدولية، وآخرها نذكر:

1/ منتدى حوكمة الشركات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المنظّم بلبنان بتاريخ 3- 5 جوان 2004؛

2/ ملتقى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حول حوكمة البنوك المنعقد في هونغ كونغ في 19 جوان 2006؛

3/ منتدى حوكمة الشركات ومسؤوليا ا المنعقد في الأردن بتاريخ 13-15 مارس 2007؛

4/ مؤتمر الإفصاح عن حوكمة الشركات المنظّم بمصر في تاريخ 18- 19 جوان 2007؛

5/ ملتقى حوكمة الشركات بالبنوك في المملكة العربية السعودية المنعقد بالرياض بتاريخ 22– 23 ماي 2007.

وأما ما يتصل بالأهمّية العملية، فانّ المسؤولية الملقاة على عاتق البنوك على المستوى العالمي وعلى مستوى الجزائر بالخصوص كمصدر للتمويل، تجعلها في أمس الحاجة إلى مبادئ معترف ا تحكم

نشاطا ا وتعيد لها الثّقة التي فقد ا نسبياً مع أزمة البنكين، وسد حجج المستثمر الأجنبي المباشر ببيروقراطية وكلاسيكية المعاملات المصرفية في الجزائر، إضافة إلى توفرها على سيولة مهمة، تستغل من خلالها الفرصة لتبعث نشاطها ودورها في الوساطة المالية من جديد، لأ ا السبيل الوحيد أمام الاقتصاد الوطني للحصول على التمويل اللازم خاصة مع الركود الذي يصاحب بورصة الجزائر منذ زمن.

خامسـ ـا- أهداف البحث

من بين الأهداف التي يسعى البحث للوصول إليها نذكر:

1- إبراز أهمية حوكمة الشركات وكيفية الاستفادة منها في البنوك؛

2- التعرف على أبرز النظريات الاقتصادية التي عملت على تفسير سلوك المديرين بالشركات ورد فعل الملاك حول تلك التصرفات؛

3- الوقوف على النموذجين الأساسيين للحوكمة في الاقتصاديات العالمية، واستعراض مختلف المساعي التي بذلت في إطار تفعيل وتطوير معايير حوكمة الشركات من خلال إصدار المبادئ الدولية والمواثيق الوطنية؛

4- مظاهر الأزمات المالية الأخيرة وبالضبط أزمة جنوب شرق آسيا التي جعلت من حوكمة الشركات تتصدر اهتمامات المسئولين بالشركات وبالهيئات الدولية؛

5- العناصر والعوامل التي تميز النظام المصرفي الجزائري والتي تحتم على السلطات الإشرافية إدخال مبادئ الحوكمة في ثقافة البنوك وفي مسار بناء استراتيجيا ا المستقبلية؛

6- مدى توافر البيئة التشريعية والمؤسسية التي تحكم عمل وممارسات البنوك وتوافقها نسبيا في نفس الوقت مع المواثيق الوطنية للحوكمة؛

7- إبراز أدوات الحوكمة بالبنوك الجزائرية والتي تعتبر من الضروريات الحالية التي تمهد المناخ أمام باقي المبادئ المتعارف عليها.

سادسـ ـا- الدراسات السابقة

من بين الدراسات السابقة التي عالجت موضوع حوكمة الشركات لدينا:

1- دراسة الباحث "**آيت اخلف عبد الحق 2002**" وهو بحث مقدم كمذكر لنيل شهادة الماجستير من المدرسة العليا للتجارة (الجزائر العاصمة)، بعنوان (Le gouvernement d’entreprise : pratiques des banques publiques Algériennes)؛ حيث سلطت الضوء على آليات ومعايير حوكمة البنوك العمومية الجزائرية من خلال التشريعات الصادرة لتفعيل ذلك كالنظام رقم 02-03 المتضمن المراقبة الداخلية للبنوك

والمؤسسات المالية، وكشفت الدراسة أنّ وضعية الحوكمة بالبنوك العمومية الجزائرية تمر من خلال أربعة عناصر أساسية وهي:

- دور مجلس الإدارة؛
- تعزيز الرقابة الداخلية؛
- تحسين نوعية المعلومات المالية والمحاسبية؛
- اللّجنة المصرفية.

فهذه الدراسة قيمت حالة ووضعية الحوكمة بالبنوك العمومية الجزائرية.

2- دراسة الباحثة "**بن موسى فاطمة 2005**" مقدمة كمذكرة للحصول على شهادة ماستر من المدرسة العليا للتجارة بتونس، بعنوان (gouvernance et création de valeur)، تناولت المؤشرات المهمة التي تخلق القيمة بالشركات والدور الذي يمكن أن تلعبة آليات ومبادئ حوكمة الشركات في خلق قيمة تعود للمساهمين في تلك الشركات.

3- دراسة الباحث "**جريمي مورفان (**Jérémy Morvan**) 2005** " مقدمة كمذكرة للحصول على شهادة الدكتوراه في النظام الجديد لعلوم التسيير بجامعة بريطانيا الغربية، تحت عنوان (La gouvernance d'entreprise managériale : positionnement et rôle des gérants de fonds socialement responsables)، تمّ خلال الدراسة التطرق إلى النماذج النظرية للحوكمة ومن ثمّ محاولة التركّيز على النماذج التجريبية التي يستعملها الوكيل في سبيل إدارة هذا النوع من الصناديق في إطار الحوكمة، وهذا بتحليل النقاشات التي طرحت حولها وتحليل أداء هذه الصناديق باستخدام الاختبارات الإحصائية وإسقاطها على صناديق منطقة الأورو وكذلك منطقة أوربا الشرقية.

وتمّ العمل على إثبات فرضيتين اثنتين:

- إثبات صحة منفعة البعد المعنوي لشرعية سلطة النواة الإستراتيجية على العمليات المُنتِجة (productif)؛
- إثبات صحة بعد التنازع لشرعية سلطة النواة الإستراتيجية على أسواق رأس المال الدولية.

4- دراسة الباحثة "**وجدي بن رجب 2003**" قدمت كمذكرة لنيل شهادة الدراسات المعمقة في الادارة بجامعة تونس، بعنوان (Gouvernance et performance dans les établissement de soins en Tunisie)، عالجت هذه الدراسة إشكالية مدى قدرة مبادئ الحوكمة على تحسين أداء مؤسسات الرعاية بتونس انطلاقا من الفرضيات الآتية والتي تمّ اختبارها:

- الحوكمة تشجع الأداء أو العوامل المؤدية إلى الأداء؛
- هناك علاقة عشوائية ومبهمة بين الحوكمة والأداء؛

- توجد أثار على الأداء غير مرغوب فيها.

كانت المستشفيات من ضمن مؤسسات الرعاية التي تمّ الاعتماد عليها كعينات، ووجد أنّ صحة الأجوبة المحصل عليها متعلقة بالاعتقاد الراسخ للأفراد المستجوبين عن نوعية الخدمات المقدمة.

سابعـا- مصادر البحث

تمّ الاعتماد على مصادر عدة ومتعددة في تحليل إشكالية البحث ومن تلك المصادر:

- الكتب والمجلات المتخصصة؛
- التوصيات والتقارير والدراسات الميدانية التي تقوم بها وتصدرها الهيئات الوطنية والدولية المتخصصة؛
- النصوص التشريعية والتنظيمية المصرفية التي تنظّم عمل البنوك بالجزائر؛
- البحوث والمطبوعات الوطنية والدولية المنشورة على شبكة الإنترنيت.

ثامنـا- حدود البحث

يأتي البحث للخوض في تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في النظم المصرفية وما يمكن أن تقدمه هذه المبادئ متى تم تطبيقها على تفادي الأزمات المالية والمصرفية، مستشهدين بذلك على الأزمة المالية الآسيوية سنة 1997 والتي عصفت باقتصاديات تلك الدول، مع إسقاط ما حدث في هذه الاقتصاديات على النظام المصرفي الجزائري وما شهده من أزمة تسبب فيها بنكي الخليفة والبنك التجاري والصناعي الجزائري خلال الفترة الممتدة من سنة 1998 إلى غاية 2003 وقت الإعلان عن إفلاس البنكين.

تاسعـا- مناهج البحث

اِعتمد البحث في سبيل الوصول إلى مخرج للإشكالية على منـاهج بحث متعارف عليها، ونعني بالضبط الأسلوب الوصفي الذي اِستعرض مصطلح حوكمة الشركات كمفهوم جديد أُدرج ضمن آليات الإدارة في مختلف الشركات أو كبديل للإدارة الحالية، بالإضافة إلى الأسلوب التحليلي المستعمل في السعي إلى ربط أسباب الأزمة المالية الآسيوية وما حصل بالنظام المصرفي الجزائري مع ما جاءت به مبادئ حوكمة الشركات، وأخيرا الأسلوب الاستنباطي المتمثل في محاولة توجيه مبادئ حوكمة الشركات نحو المتطلبات الآنية للبنوك الجزائرية.

عاشـرا- هيكل البحث

يتمحور البحث الذي نحن بصدد معالجته حول أربعة فصول، ناقش **الفصل الأول** الإطار النظري لتطور مفهوم حوكمة الشركات، مبرزين ذلك في مفهوم حوكمة الشركات الذي ساد بعد نشوب الأزمات المالية الدولية وأهم النظريات التي حلّلت سلوك الأفراد بالشركات، وفي آخر الفصل استعراضنا النموذجين الأساسيين لحوكمة الشركات.

أما **الفصل الثاني** فتضمن الإطار التطبيقي العملي لتفعيل حوكمة الشركات، تمّ التطرق فيه إلى المبادئ الدولية لحوكمة الشركات والتي أصدر ا كبرى المنظمات الدولية، ثم المواثيق الوطنية لحوكمة الشركات وتمّ التركيز على أهمها، وفي الأخير التطرق إلى أولى التقارير المقدمة في سبيل تعزيز حوكمة الشركات.

وأما **الفصل الثالث**، فتضمن الأزمة المالية الآسيوية والأسباب التي كانت وراء وقوعها حيث جعلت للحوكمة أهمّية خاصة، مع التطرق إلى ما تتميز به آليات ومبادئ الحوكمة بالبنوك باعتبارها شركات أولاً وقبل كل شيء والأهمية التي تكتسيها ضمن المنظومة المالية والاقتصادية في كل دولة من دول العالم كما في الجزائر، بالإضافة إلى متطلبات إرساء الحوكمة في البنوك ومدى الالتزام ا.

وفي الأخير، **الفصل الرابع** الذي تناول الحوكمة بالنظام المصرفي الجزائري انطلاقاً من استعراض وضعية النظام المصرفي الجزائري في الماضي القريب ووضعيته الحالية والمستقبلية المعول عليه لعب دور حيوي، مروراً بالجوانب الثلاثة التي تؤسس لحوكمة جيدة، يتعلق الجانب الأول بالبيئة الحالية التي تحكم عمل البنوك الجزائرية، وأما الثاني فيحدد الأطراف التي يجب عليها أن تلعب الدور الفاعل في تنفيذ وتطبيق مبادئ الحوكمة المعروفة وما هو مطلوب من تلك الأطراف القيام به في سبيل تحقيق ذلك. في حين تطرق الجانب الثالث إلى الأدوات المهمة والتي تعطي انطلاقة قوية لدور مبادئ حوكمة الشركات في خلق الأداء الجيد والحماية الفضلى لأصحاب المصالح لتجنب العودة إلى الأحداث السابقة وهذا بالاعتماد على المعايير الدولية المعمول ا في هذا الشأن.

الخاتمة العامة

تزايد الاهتمام بحوكمة الشركات في الفترة التي أعقبت الأزمات المالية الدولية التي هزت العديد من اِقتصاديات الدول في النصف الثاني من التسعينات، وأزمة شركة إنرون (Enron) الأمريكية وشركات أخرى في بداية الألفية، وبعد القيام بدراسات من لدن هيئات دولية والوقوف على حقيقية تلك الأزمات ومسببا ا، تمّ التوصل إلى نتيجة مفادها اِفتقار تلك الاقتصاديات وتلك الشركات إلى أنظمة حقيقية تتوافق ومبادئ الإدارة المعاصرة التي تتطلب الشفافية في التعامل والاِحترام الضروري لحقوق الآخرين وإحساس المسئولين والمديرين بمسؤوليا م تجاه الشركات وتجاه مختلف الأطراف ذوي العلاقة.

وعلى إثر ذلك سارعت الحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية والهيئات المحلية إلى إصدار مبادئ ومواثيق تعزز من تطبيق معايير الحوكمة الجيدة بالشركات لتلافي حدوث أزمات وإ يارات أخرى تضر بكثير من الأطراف، وذلك ما قامت به منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بإصدار مبادئ حوكمة الشركات سنة 2004 وهي مبادئ عالمية وملائمة لأنماط ونماذج الحوكمة في العالم، حيث تمّ الاعتماد عليها في بناء مواثيق وطنية، حيث أنّ عدد مهم من الدول في العالم لها مواثيق وطنية لحوكمة الشركات وأصبحت هذه المواثيق بوابة لدخول الاستثمارات الأجنبية لأي اِقتصاد وكشرط ضروري لحصول ذلك الاقتصاد على قروض دولية من مؤسسات مالية عالمية.

فالمبادئ التي جاءت ا الحوكمة جد متناسقة وملائمة كعلاج ووقاية من الأزمات المالية الأخيرة، حيث أنّ من بين مسببات تلك الأزمات نجد نقص واضح في الشفافية والإفصاح للشركات وضعف أنظمة الرقابة الداخلية، إضافة إلى إهمال المسئولين في الشركات لعنصر المسؤولية وضرورة ضمان وحماية حقوق الآخرين. هذه الأسباب عالجتها مواثيق الحوكمة التي تمّ إصدارها من طرف الدول والشركات لسد الثغرات السابقة، حيث أنّ ذلك يعود بالفائدة والمصلحة على الشركات وأصحاب المصالح وعلى الاقتصاد ككل.

وبالإشارة إلى الجزائر، فانه تمّ تناول الحوكمة في النظام المصرفي الجزائري ودورها في الحد من الأزمات المالية والمصرفية كحالة من بين الأزمات المالية والمصرفية التي ضربت اِقتصاديات كبرى وما خلفته من اِنعكاسات سلبية، حيث شهد النظام المصرفي الجزائري أزمة تمثلت في اِ يار بنك الخليفة والبنك التجاري والصناعي الجزائري (BCIA) وما نتج عن ذلك من ضياع لحقوق المودعين والمتعاملين ومن اِهتزاز الثّقة في سلامة النظام المصرفي الجزائري، حدث هذا في الماضي وفي ظّل إصلاحات شاملة

مست وما زالت كل جوانب نشاطاته، من خلال المنظومة التشريعية التي تمّ تزويده ا وتحديث أساليب العمل الداخلية من حيث التجهيزات والمعدات ومن حيث التعامل مع المودعين والمقترضين بتحسين الخدمات المصرفية المقدمة.

وأما ما يخص مستقبل النظام المصرفي الجزائري، فهي المسؤولية والعبء الذي يراد للبنوك وبالخصوص العمومية أن تتحملها في سبيل النهوض بالاقتصاد، الذي يعرف ورشات عمل وبرامج استثمار مهمة من لدن القطاع العمومي والقطاع الخاص، هذا الأخير الذي بدأ يأخذ مكانته في ساحة الأعمال الجزائرية، بالإضافة إلى ا هودات التي تولي الاهتمام بالاستثمار الأجنبي المباشر الذي يعتبر عصب التنمية لما يوفره من خبرات وتقنيات في كل الصناعات والخدمات، حيث أنّ المستثمر الأجنبي المباشر كثيراً ما يشكو من معدومية وكلاسيكية الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك الجزائرية مقارنة مع ما يجده ذات المستثمر من مناخ عمل أفضل بكثير في مجال الخدمات المصرفية بدول أخرى، هذه النقاط تجعل من تطبيق الحوكمة بالنظام المصرفي الجزائري ضرورة وملجأ من الأزمات وفي نفس الوقت منفذ لمواجهة التحديات.

نتـــائج البحث:

على أساس هذا البحث، فانه تمّ التوصل إلى مجموعة من النتائج أهمّها:

① عرف النشاط الاقتصادي تطور مهم في تقنيات إدارته وتحكمه في المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها، وهذا من بين ما أدى بالملاك والمساهمين للبحث عن فريق إداري متميز ومؤهل يتقن فنون الإدارة الحديثة ويجيد التعامل مع كل ما يحيط بالشركة؛

② أهم النظريات التي عملت على تفسير السلوك الانتهازي للوكلاء وردود أفعال الملاك، نجد نظرية الوكالة لـ جنسين وماكلين (JENSEN et MEKLING 1976) ونظرية تكلفة الصفقات لـ ويليامسون (WILLIAMSON 1985)، وأخيراً نظرية التجذّر لـ ألكسندر وبيكيرو (ALEXANDRE et PEQUEROT 2000)؛

③ إصدار منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية موعة من المبادئ تخص حوكمة الشركات سنة 2004 والتي تعتبر معايير شاملة تناسب نموذجي الحوكمة في العالم؛

④ قلّة الشفافية والإفصاح أو انعدامه في أماكن وأحيان أخرى وقصور أنظمة الرقابة والإشراف من بين الأسباب التي أدت إلى نشوب الأزمة المالية الآسيوية؛

⑤ وضعية النظام المصرفي الجزائري لها شقين، الأول تميزه براحة مالية وسيولة كبيرة، والشق الثاني ضعف خدماته المقدمة وضعف ثقة المستثمر الخارجي في قدرات البنوك الجزائرية على تمويل مشاريعهم؛

⑥ البيئة التشريعية والمؤسسية الراهنة لا تشجع على قيام وتنفيذ مبادئ مثلى للحوكمة بالبنوك، بسبب ما يعتريها من نقص؛

⑦ للبنك المركزي دور كبير ومهم ينبغي أن يمارسه في سبيل إرساء مبادئ الحوكمة بالبنوك، وهذا من خلال إصدار اللوائح والقواعد المنظّمة للمهنة وفرض رقابة وإشراف على أعمال البنوك للتأكّد من مدى الالتزام بما يتم إصداره؛

⑧ غياب إدارة فعالة وحقيقية للمخاطر أدى بالبنوك إلى امتلاكها لمحافظ ذات حجم كبير من القروض غير العاملة، وفي نفس الوقت إحجامها عن تقديم قروض تراها ذات مخاطر كبيرة ؛

⑨ ضعف الشفافية والإفصاح وقصور أنظمة الرقابة الداخلية بالبنوك أدى إلى ظهور موجات كبيرة من الاختلاس والنهب التي تعرضت لها حسابات البنوك.

توصيات البحث:

أهم التوصيات التي يمكن التأكّيد عليها هي:

❶ أهمّية تمتين وتقوية الرقابة والإشراف المصرفي الذي تمارسه اللّجنة المصرفية؛

❷ توفير البيئة التي تمكّن البنوك العمومية من أخذ حريتها في اتخاذ وبناء السياسات الائتمانية وسياسات الودائع؛

❸ تكييف مخطط ومعايير الحسابات المصرفية مع معايير المحاسبة الدولية؛

❹ على البنك المركزي استغلال فرصة كون الجزائر ممثلة ببنك الجزائر عضو في بنك التسويات الدولية (BIS) والاحتكاك بخبراء لجنة بازل للرقابة المصرفية من أجل تفعيل دوره الرقابي والإشرافي؛

❺ يجب دعم عمليات الشفافية والإفصاح لجمهور أصحاب المصالح؛

❻ إصدار قواعد تنظيمية تخص ضبط الهياكل الإدارية.

أفــاق البحث:

أفاق البحث في حوكمة الشركات واسعة، حيث تمّ التطرق في بحثنا هذا إلى دور حوكمة النظام المصرفي في الحد من الأزمات المالية والمصرفية بالإشارة إلى حالة الجزائر، وبعد إتمام البحث وجِد أنّ هناك عدة قضايا تخص حوكمة الشركات بالبنوك ينبغي التطرق إليها خاصة وموضوع الحوكمة عموماً جديد نوعاً ما على مستوى الدراسات والبحوث في الجزائر، فمن بين ما نقترحه كمواضيع يمكّن دراستها في المستقبل:

- أهمّية تطبيق مبادئ الحوكمة بالبنوك وأثرها على بيئة الأعمال في الجزائر؛
- تقييم وضعية الشفافية والإفصاح بالبنوك الجزائرية_اعتماداً على المؤشرات الدولية "معايير وكالة ستاندرز آند بورز"؛
- أثر الحوكمة على أداء الأسواق المالية؛
- مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي الجديد في إرساء الشفافية والإفصاح بالبنوك؛
- ديمقراطية الإدارة كأسلوب لتفعيل مبادئ حوكمة الشركات؛
- دور مبادئ الحوكمة في دعم أخلاقيات الأعمال؛
- أهمّية المؤشرات الجيدة للحكم الراشد في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- دور الحوكمة في تفعيل المسؤولية الاجتماعية للشركات.

والله ولي التوفيق

الطالب: بادن عبد القادر

قائمة المراجع

** **باللغـة العربيـة** **

☑ **الكتب:**

1- أبو بكر فاتن أحمد، **نظّم الادارة المفتوحة: منهج حديث لتحقيق شفافية المنظمات**، إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة (مصر)، 2001

2- أعمال المؤتمر العلمي السنوي لكلية الحقوق بجامعة بيروت العربية، **الجديد** في **أعمال المصارف من الوجهتين القانونية والاقتصادية**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت (لبنان)، الطبعة الأولى، 2002

3- أفيناش ديكسيت (avinash K.dixit)- ترجمة نادر إدريس التل، **صنع السياسات الاقتصادية: منظور علم سياسة تكاليف الصفقات**، دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، الطبعة الأولى، 1998

4- أمين عبد الله خالد، **التدقيق والرقابة** في **البنوك**، دار وائل للطباعة والنشر، عمان (الأردن)، الطبعة الأولى، 1998

5- جزف بادروس، **القاموس الموسوعي الإداري: عربي- عربي**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت (لبنان)، 2000

6- خالد الراوي وهيب- مراجعة يوسف سعادة، **التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان (الأردن)، الطبعة الأولى، 2000

7- دانيال جورج غالي، **تطوير مهنة المراجعة لمواجهة المشكلات المعاصرة وتحديات الألفية الثالثة**، الدار الجامعية، الإسكندرية (مصر)، 2001

8- رمضان زياد سليم وجودة محفوظ أحمد، **الاتجاهات المعاصرة** في **إدارة البنوك**، دار وائل للطباعة والنشر، عمان (الأردن)، الطبعة الأولى، 2000

9- زكريا الدوري ويسرى السامرائي، **البنوك المركزية والسياسات النقدية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، الطبعة الأولى، 2006

10- سعودي محمد توفيق، **المسؤولية المدنية والجنائية لأعضاء مجلس إدارة الشركات المساهمة عن أعمال الشركة**، دار الأمين، القاهرة (مصر)، الطبعة الأولى، 2002

11- سليمان ناصر، **علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية** في **ظّل المتغيرات الدولية الحديثة**، مكتبة الريام، الدار البيضاء (الجزائر)، الطبعة الأولى، 2006

12- سمير الخطيب، **قياس إدارة المخاطر بالبنوك: منهج علمي وتطبيق عملي**, منشأة المعارف، الإسكندرية (مصر)، 2005

13- سمير كامل عيسى ومحمود مراد مصطفى، **دراسات في المراجعة الخارجية**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية (مصر)، 2002

14- طاهر محسن منصور الغالبي و صالح مهدي محسن العامري، **المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال: الأعمال والمجتمع**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، الطبعة الأولى،2005

15- طارق حماد عبد العال، **إدارة المخاطر**، الدار الجامعية، الإسكندرية (مصر)، 2003

16- -------، **التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك**، الدار الجامعية، الإسكندرية (مصر)، بدون تاريخ

17- -------، **تقييم أداء البنوك التجارية: تحليل العائد والمخاطرة**، الدار الجامعية، الإسكندرية (مصر)، 2001

18- -------، **حوكمة الشركات: المفاهيم-المبادئ والتجارب**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005

19- الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون (الجزائر)، 2001

20- عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، **العولمة المالية وإمكانات التحكم: عدوى الأزمات المالية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية (مصر)، 2005

21- عبد الفتاح محمد الصحن وسمير كامل، **الرقابة والمراجعة الداخلية**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية (مصر)، 2001

22- عبد اللطيف بن أشنهو، **الجزائر اليوم بلد ناجح**، الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة، الجزائر، 2004

23- -------، **عصرنة الجزائر: حصيلة وأفاق**، (Alpha design)، الجزائر، فيفري 2004

24- عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة واقتصاديات البنوك**، الدار الجامعية، الإسكندرية (مصر)، 2002-2003

25- عبيد سعد المطيري، **مستقبل مهنة المحاسبة والمراجعة: تحديات وقضايا معاصرة**، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2004

26- مجدي محمود شهاب، **الاتجاهات الدولية لمواجهة أزمة الديون الخارجية**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية (مصر)، 1998

27- محسن أحمد الخضيري، **حوكمة الشركات**، مجموعة النيل العربية، القاهرة (مصر)، الطبعة الأولى، 2005

28- محمد بجاوي و سيد أحمد غزالي و شكيب خليل وآخرون – ترجمة شوام بوشامة، **الجزائر أفاق 2010: التنمية والديمقراطية**، JJ/ADEM ، بدون تاريخ
29- محمود محمد عبد السلام البيومي، **المحاسبة والمراجعة في ضوء معايير الإفصاح في القوائم المالية**، منشأة المعارف، الإسكندرية (مصر)، 2003
30- ناصر دادي عدون ومعزوي لبندة ولهواسي هجيرة، **مراقبة التسيير في المؤسسة الاقتصادية (حالة البنوك)**، دار المحمدية العامة، الجزائر العاصمة، 2004
31- ندوة فاس (مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية)، **لماذا إحترقت النمور الآسيوية؟**، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط (المغرب)، 1998

☑ الملتقيات والمؤتمرات والاجتماعات:

1- بلعزوز بن علي وكتوش عاشور، **واقع المنظومة المصرفية ومنهج الإصلاح**، ملتقى المنظومة المصرفية والتحولات الاقتصادية: الواقع والتحديات، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 14-15 ديسمبر 2004
2- بن جاوحدو رضا، **إصلاح البنك المركزي في إطار التحول إلى اقتصاد السوق**، الملتقى الوطني الأول حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر: الممارسات التسويقية، المركز الجامعي بشار (الجزائر)، 20-21 أفريل 2004
3- سعودي بلقاسم، **أهمية الإفصاح المحاسبي في عدم تماثل المعلومات وتأثيرها على التسيير الفعال للمؤسسة**، الملتقى الدولي الأول حول التسيير الفعال في المؤسسة الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف - المسيلة (الجزائر)، 3-4 ماي 2005
4- كمال رزيق وعبد الحليم فضيل، **تحديث النظام المصرفي الجزائري**، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية: الواقع والتحديات، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 14-15 ديسمبر 2004
5- اللّجنة العربية للرقابة المصرفية، **الادارة السليمة للمؤسسات المالية**، صندوق النقد العربي، أبو ظبي (الإمارات العربية المتحدة)، الاجتماع الحادي عشر، 2002
6- ----------، **تعيين ومسؤوليات المدققين الخارجيين**، صندوق النقد العربي، أبو ظبي (الإمارات العربية المتحدة)، الاجتماع السابع، 1997
7- ----------، **متطلبات الرقابة الداخلية بالبنوك**، صندوق النقد العربي، أبو ظبي (الإمارات العربية المتحدة)، الاجتماع الرابع، 1994
8- ماجدة أحمد سلبي، **الرقابة المصرفية في ظلّ التحولات الاقتصادية العالمية ومعايير لجنة بازل**، مؤتمر تشريعات عمليات البنوك بين النظرية والتطبيق، جامعة اليرموك (الأردن)، 22-24 ديسمبر 2002

9- محمد أبو العيون، **كلمة الجلسة الافتتاحية**، الحوكمة من المنظور المصرفي، ورشة عمل (2)، القاهرة (مصر)، 5 فبراير 2003

10- محمد خالد المهاني، **حوكمة الشركات وأهمّيتها في جذب الاستثمارات وتنمية الموارد البشرية**، بحث علمي أُعِد ضمن الفعاليات العلمية لجمعية المحاسبين القانونيين السوريين، دمشق (سوريا)، حزيران- جوان2007

11- محمود عبد اللطيف، **كلمة الجلسة الأولى (حقوق المساهمين ومسؤوليات مجلس الادارة)**، الحوكمة من المنظور المصرفي، ورشة عمل (2)، القاهرة (مصر)، 5 فبراير 2003

12- مصطفى عبد اللطيف وبلعور سليمان، **النظام المصرفي بعد الإصلاحات**، الملتقى الوطني الأول حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر: الممارسة التسويقية، المركز الجامعي بشار (الجزائر)، 20-21 أفريل 2004

13- معطى الله خير الدين و بوقموم محمد، **المعلوماتية والجهاز البنكي: حتمية تطوير الخدمات المصرفية**، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية: الواقع والتحديات، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 14-15 ديسمبر 2004

14- نعيمة بن العامر، **المخاطرة والتنظيم الاحترازي**، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية: الواقع والتحديات، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 14-15 ديسمبر 2004

15- هالة السعيد، **كلمة الجلسة الافتتاحية**، الحوكمة من المنظور المصرفي، ورشة عمل (2)، القاهرة (مصر)، 5 فبراير2003

☑ النصوص التشريعية والتنظيمية:

1- الأمر رقم 75-59 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395هـ الموافق 26 سبتمبر سنة 1975 يتضمن القانون التجاري المعدل والمتمم

2- القانون رقم 91-08 المؤرخ في 12 شوال 1411هـ الموافق 27 أفريل سنة 1991 يتعلق بمهنة الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد

3- النظام رقم 91-09 المؤرخ في 14 أوت 1991 والمحدد لقواعد الحذر في تسيير المصارف والمؤسسات المالية

4- النظام رقم 92-01 المؤرخ في 22 مارس 1992 والمتضمن تنظيم وسير مركزية المخاطر

5- النظام رقم 92-08 المؤرخ في 17 نوفمبر 1992 والمتضمن مخطط الحسابات المصرفي والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية

6- النظام رقم 92-09 المؤرخ في 17 نوفمبر 1992 والمتعلق بإعداد ونشر الحسابات الفردية السنوية للبنوك والمؤسسات المالية

7- المرسوم التشريعي رقم 93-10 المؤرخ في 2 ذي القعدة عام 1413هـ الموافق 23 مايو سنة 1993 يتعلق ببورصة القيم المنقولة

8- النظام رقم 95-04 المؤرخ في 20 أفريل 1995 المعدل والمتمم للنظام رقم 91-09 المؤرخ في 14 أوت 1991 والمحدد لقواعد الحذر في تسيير المصارف والمؤسسات المالية

9- الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424هـ الموافق 26 غشت سنة 2003 يتعلق بالنقد والقرض

10- النظام رقم 04-03 المؤرخ في 12 محرم عام 1425هـ الموافق 4 مارس سنة 2004 يتعلق بنظام ضمان الودائع المصرفية

11- النظام رقم 04-04 المؤرخ في 1 جمادى الثانية عام 1425هـ الموافق 19 يوليو سنة 2004 يحدد النسبة المسماة معامل الأموال الخاصة والموارد الدائمة

12- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 17، الأربعاء 14 مارس 2007- 24 صفر 1428هـ

13- قرار مجلس الإدارة رقم (32/ر) لسنة 2007 بشأن ضوابط حوكمة الشركات المساهمة العامة ومعايير الانضباط المؤسسي

☑ ا لات والصحف والدوريات:

1- بورصتي القاهرة والإسكندرية، **نبذة عن حوكمة الشركات**، المطبوعات التعليمية، بدون تاريخ

2- بول هيلبرز وآخرون، **مؤشرات الحيطة الكلية: أدوات جديدة لتقييم سلامة النظام المالي**، مجلة التمويل والتنمية، العدد 3، ا لد 34، سبتمبر 2000

3- جان فان ديرفوسن، **اقتراح جديد من لجنة بازل بشأن رأسمال البنوك**، مجلة التمويل والتنمية، العدد 1، ا لد 35، مارس 2001

4- جريدة الخبر الأسبوعي، العدد 311، من 12 إلى 18 فيفري 2005

5- جريدة الخبر، العدد 5133، الثلاثاء 2 أكتوبر 2007- 20 رمضان 1428هـ

6- جريدة الخبر، العدد 5134، الأربعاء 3 أكتوبر2007 – 21 رمضان 1428هـ

7- جريدة الخبر، العدد 5135، الخميس 4 أكتوبر 2007- 22 رمضان 1428هـ

8- جريدة الخبر، العدد 5169، الخميس 15 نوفمبر 2007- 5 ذي القعدة 1428هـ

9- جريدة الخبر، العدد 5179، الثلاثاء 27 نوفمبر 2007- 17 ذي القعدة 1428هـ

10- جريدة الخبر، العدد 5228، الأحد 27 جانفي 2008- 19 محرم 1429هـ

11- جريدة الخبر، العدد 5229، الاثنين 28 جانفي 2008- 20 محرم 1429هـ

12- جريدة الخبر، العدد 5240، الأحد 10 فيفري 2008- 3 صفر 1429هـ

13- جريدة الخبر، العدد 5259، الاثنين 3 مارس 2008- 25 صفر 1429هـ

14- جريدة الشروق، العدد 1926، 25 فيفري 2007- 60 صفر 1428هـ

15- روبرت نورد، **أوربا الوسطى والشرقية والبناء المالي الجديد**، مجلة التمويل والتنمية، العدد 3، المجلد 34، سبتمبر 2000

16- سيم كاراكا داج ومايكل تايلور، **دور الديون القصيرة الأجل في الأزمة الأخيرة**، مجلة التمويل والتنمية، العدد 4، المجلد 37، ديسمبر 2000

17- مالك الرشيد أحمد، **مقارنة بين معياري (CAMEL) و (CAEL) كأدوات حديثة للرقابة المصرفية**، مجلة المصرفي، العدد 35، مارس 2005، السودان

18- م.ايهان كوزي وآخرون، **العولمة المالية فيما وراء لعبة إلقاء اللوم**، مجلة التمويل والتنمية، العدد 1، المجلد 41، مارس 2007

19- عبد الله عبد الله السنفي، **أهمية الالتزام بوثيقة الأنتوساي حول أخلاقيات المهنة (ميثاق الشرف للأنتوساي)**، مجلة الرقابة المالية، المجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، نصف سنوية، العدد 47، كانون الأول- ديسمبر 2005، تونس

20- عبد القادر بريش، **قواعد تطبيق مبادئ الحوكمة في المنظومة المصرفية مع إشارة إلى حالة الجزائر**، Revue des reformes économiques et l'intégration en économie mondiale, N°1, 2006, école supérieure de commerce, Alger (Algérie).

21- المعهد المصرفي المصري، **نظام الحوكمة في البنوك**، مفاهيم مالية، العدد 6، القاهرة (مصر)

22- ناجي التوني، **الأزمات المالية**، دورية جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 29، السنة الثالثة، مايو 2004

23- -------، **الإصلاح المصرفي**، دورية جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد السابع عشر، السنة الثانية، مايو 2003

24- النشرة الاقتصادية، بنك الإسكندرية، العدد 35، سنة 2003

25- -------، بنك الإسكندرية، العدد 37، سنة 2005

26- هيل عجمي جميل، **الأزمات المالية. مفهومها ومؤشراتها وإمكانية التنبؤ بها في بلدان مختارة**، مجلة جامعة دمشق، العدد 1، المجلد 19، 2003

☑ **البحوث والدراسات:**

1- إبراهيم الكراسنة، **أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر**، معهد السياسات الاقتصادية (صندوق النقد العربي)، أبو ظبي (الإمارات العربية المتحدة)، مارس 2006

2- أحمد طلفاح، **الأزمات المالية وأزمات سعر الصرف وآثارهما على التدفقات المالية**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، أفريل 2005

3- -------، **مؤشرات الحيطة الكلية لتقييم سلامة القطاع المالي**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، أفريل 2005

4- جري جوري هيلجلمان، **هل يكون الإفصاح بلا حدود**، مركز المشروعات الدولية الخاصة، 1 يناير 2002

5- جوناثان تشاركهام- ترجمة مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE)، **إرشادات لأعضاء مجالس إدارة البنوك**، المنتدى العالمي لحوكمة الشركات، 2005

6- جيسوس ستانيسلاو (Jesus estanislao)، **الا يار المالي في شرق آسيا: ما هي أهمّية حوكمة الشركات**، مركز المشروعات الدولية الخاصة، 2003

7- خوزيه أنخل جورجيا، **المكسيك وتجاوز أثار أزمة 1995**، مركز المشروعات الدولية الخاصة، 1 مايو 2001

8- صلاح محمد الغزالي، **الحكم الصالح الطريق إلى التنمية**، جمعية الشفافية الكويتية، 15 مارس 2007، الكويت

9- عبد النبي إسماعيل الطوخي، **التنبؤ المبكر بالأزمات المالية باستخدام المؤشرات المالية القائدة**، جامعة أسيوط، مصر، بدون تاريخ نشر

10- عيسى مصطفى أطلوبة، **الإفصاح في القوائم المالية**، رقم دراسي 934، جامعة قار يونس (ليبيا)، خريف 2003-2004

11- محمد علي إبراهيم العامري، **إدارة الأزمة المالية في ظلّ التجربة الآسيوية**،
http:/www.iacci.org/IRAQ%20NEWS/the%20management20%of%20the%20crisis%20under%20the %20asian%20attempt.htm

12- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، **إرشادات بشأن الممارسات الجيدة في الكشف عن البيانات في سياق إدارة الشركات**، الأمم المتحدة، نيويورك (الو.م.أ) و جنيف (بلجيكا)، 2006

13- محسن حسن يوسف، **محددات الحوكمة ومعاييرها**، بنك الاستثمار القومي، مصر، يونيه-جوان2007

14- محمد عمر شابرا وطارق الله خان، **الرقابة والإشراف على المصارف الإسلامية**، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ورقة مناسبات رقم 3، جدة (المملكة العربية السعودية)، 1421هـ -2000

15- مركز المديرين، **<u>دليل مبادئ حوكمة شركات قطاع الأعمال العام بجمهورية مصر العربية</u>**، وزارة الاستثمار، يوليو 2006

16- مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE)، **<u>دليل تأسيس حوكمة الشركات في الأسواق الصاعدة</u>**، بدون تاريخ نشر

17- مركز المشروعات الدولية الخاصة، **<u>مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بشأن حوكمة الشركات 2004</u>**

18- ----------، **<u>حوكمة الشركات في القرن الحادي والعشرين</u>**، بدون تاريخ نشر

19- ----------، **<u>خصخصة الشركات المملوكة للدولة</u>**، بدون تاريخ نشر

20- مؤسسة التمويل الدولية- ترجمة مركز المشروعات الدولية الخاصة، **<u>جدول الخطوات المتوالية لحوكمة الشركات الخاص بالبنوك والمؤسسات المالية</u>**، 2003

21- مؤسسة التمويل الدولية- ترجمة مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE)، **<u>حوكمة الشركات: قائمة طلب معلومات – المؤسسات المالية</u>**، 2003

22- خلاصة تقرير عن التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، **<u>الحكم الجيد لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: تحسين التضمينية والمساءلة</u>**، البنك العالمي، 2003، واشنطن العاصمة

23- وثيقة السياسات العامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **<u>إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة</u>**، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كانون الثاني/يناير 1997

24- برنامج إدارة الحكم في الدوال العربية، **<u>الشفافية والمساءلة</u>**،
<u>http://www.pogar.org/arabic/governance/transparency.asp</u>

25- برنامج إدارة الحكم في الدول العربية، **<u>مؤشرات إدارة الحكم</u>**،
<u>http://www.undp-pogar.org/arabic/stats/index.asp?gid=2</u>

** <u>باللغـة الأجنبيـة</u> **

☑ Les Ouvrages :

1- Baudy bernard, <u>économie de la firme</u>, édition la découverte, paris, novembre 2003

2- Bernard guillochon et annie kaweck, <u>économie international</u>, édition dunod, paris, 2000

3- Bertrand richard et Dominique miellet, <u>la dynamique du gouvernement d’entreprise</u>, édition d’organisation, paris, 2003

4- Brahim lakhlef, <u>la bonne gouvernance</u>, Dar Al-Khaldounia, vieux kouba, Alger (Algérie),2006

5- Fédéric parrat, <u>le gouvernement d’entreprise</u>, édition maxima, paris,1999

6- Frédéric georgel, IT gouvernance : management stratégique d'un système d'information, édition dunod, paris, 2eme edition, 2006
7- Gerard charreaux, le gouvernement des entreprise : corporate governance théorie et faits, édition économica, paris, 1997
8- Hocine benissad, la réforme économique en Algérie ou l'indicible ajustement structurel, office des publications universitaires, ben aknoun (Algérie), 1991
9- J.f des robert et F.mechin et H.puteaux, normes IFRS et PME, édition dunod, paris, 2004
10- Jean mary le page, crises financière internationales et risque systémique, le bœck, paris, octobre 2003
11- Jérome caby et gérand hirigoyen, création de valeur et gouvernance d'entreprise, édition economica, paris, 3eme édition, 2005
12- Jérôme maati, le gouvernement d'entreprise, édition de boeck et larcier, paris, 1999
13- Laurence scialom, économie bancaire, édition la découverte et syros, paris, 1999
14- Luc boyer et noël equilbey, organisation : théories et applications, édition d'organisation, pris, deuxième édition, mars 2003
15- M.gharnaout, crises financières et faillites des banques Algériennes, édition gal, Alger (Algérie), 2003
16- Michel aglietta, macroéconomie financière, édition la découverte, paris, 4eme édition, 2005, tome2
17- P.milgom et j. roberts, économie ;organisation et management, PUG, 1997
18- Pascal viénot, la gouvernance de l'entreprise familiale, group eyrolles, paris, 2003
19- Peter wirtz, politique de financement et gouvernement d'entreprise, édition économica, paris, 2002
20- Robert cobbaut, théorie financière, édition économica, paris, 4eme édition, 1997
21- Stephan brun, l'essentiel des normes comptables internationales IAS/IFRS, édition gualino, paris, 2004
22- Sulvie de coussergues, gestion de la banque, édition dunod, 2eme édition, paris, 1996
23- -----------, la banque : structures ; marchés et gestion , édition dalloz, paris, 2éme édition, 1996
24- Thierry wideman goiran et frédéric perier et françois lépineux, développement durable et gouvernement d'entreprise : un dialogue prometteur, édition d'organisation, paris, 2003
25- Yvon pesqueux, le gouvernement de l'entreprise comme idéologie, édition marketing, paris, 2000
26- Zuhayr mikdashi, la mondialisation des marchés bancaire et financières : défis et promesses, édition economica, paris, 1990

☑ Les Rapports :

1- Fonds monétaire international - Algérie , rapport des services du FMI pour les consultations de 2004 au titre de l'article 5 ,approuvé par amor tahari et matthew fisher, 20décembre 2004

2- ------------, Rapport des services du FMI pour les consultations de 2005 au titre 5, approuvé par amour tahari et john hicklin, 9 janvier 2006

3- International monetary fund – Algeria , financial system stability assessment, approved by stefan ingves and julian berngaut, December 18.2003

4- ------------, statistical appendix, prepared by a staff team consisting of erik de vrijer and gabriel sensenbrenner and fernanda sayavedra, December 19.2006

5- King report on corporate governance for south africa 2002, cliffe dekker attorneys

6- Rapport annuel 2003, évolution économique et monétaire en Algérie, banque d'Algérie, juin 2004

7- Rapport annuel 2004, évolution économique et monétaire en Algérie, banque d'Algérie, juin 2005

8- Rapport Annuel 2005, évolution économique et monétaire en Algérie, banque d'Algérie, juin 2006

9- Rapport annuel 2006, évolution économique et monétaire en Algérie ,banque d'Algérie,juin 2007

10- Rapport du comité sur le gouvernement d'entreprise preside par M.marc viénot, AFEP et MEDEF , juillet 1999

11- Report of the committee on the financial aspects of corporate governance, first published, 1 December 1992

12- Instruction n° 74-94 du 29 novembre 1994 relative à la fixation des règles prudentielles de gestion des banques et établissements financière

☑ Les Mémoires, Conférences et Forums :

1- Adrian fares, corporate governance in Egypt from a banking perspective, workshop(2) : CG from a banking perspective (CIPE), Egypt, February 5.2003

2- C.zied et j.j.pluchart, la gouvernance de la banque islamique, proposition de la communication, février 2006

3- Chaib bounoua, une analyse de la corruption en Algérie, الملتقى الوطني الأول حول الإصلاحات الاقتصادية: الممارسة التسويقية، المركز الجامعي بشار، 20-21 أفريل 2004

4- Héla gharbi, vers une nouvelle typologie de l'enracinement des dirigeants, 13eme conférence de l'AIMS , normandie-vallée de seine, 2-4 juin 2004

5- ICGN statement on global corporate governance principles, revised July 8.2005 at annual conference in London

6- Jérémy morvan, la gouvernance d'entreprise managériale : positionnement et rôle des gérants de fonds socialement responsables, thèse pour le doctorat nouveau régime en sciences de gestion, université de Bretagne occidentale, 29novembre2005

7- Laith al-qasem, how is sustainable development relvant to the MENA?, corporate governance and social responsibility forum 2007, Jordan, march 13.20

8- Laura A.ard, the assessment of corporate governance in banks : from principles to practise, FSI-OECD seminar on bank governance, hong kong (china), Monday ; june 19.2006

9- Maali qasem, white paper an action plan, corporate governance and social responsibility forum, jordan, march 13.2007

10- Nicole danila, a successful corporate governance story, the institute of banking-IFC: corporate governance for banks in Saudi Arabia forum, Riyadh, may 22-23.2007

11- Sebastian molineus, international and MENA wide trends and developments in bank and corporate governance, the institute of banking- IFC: corporate governance for banks in Saudi Arabia forum, Riyadh, 22-23 may 2007

12- Simo wong , how shareholder can engage in corporate governance : BGI perspective, the institute of banking- IFC: corporate governance for banks in Saudi Arabia forum, Riyadh, 22-23 may 2007

13- Stijn claessens, corporate governance of banks: why it is important- how it is special and what it implies, consultative OECD/world bank meeting on corporate governance, Hanoi (Vietnam), December 6-7 (without year)

14- Zamir iqbal et abbas mirakhor, stakeholders model of governance in islamic economic system, the fifth international conference on islamic economics and finance: sustainable development and Islamic finance in muslims countries, 7-9october2003, kingdom of Bahrain

☑ Les Publications et les Périodique :

1- Alexandre shkolnikov, chamber of commerce : combating corruption and improving corporate governance, economic reform issue paper (CIPE), n° 0503 , June 16.2005

2- Basel committee on banking supervision, core principles for effective banking supervision, consultative document, Basel (Switzerland), April 2006

3- ------------, enhancing corporate governance for banking organizations, bank for international settlement, September 1999

4- ------------, enhancing corporate governance for banking organizations, bank for international settlement, February 2006

5- ------------, enhancing bank transparency, September 1998

6- CFCG guidelines on corporate governance, center for corporate governance

7- Comité de Bâle sur le contrôle bancaire, principes fondamentaux pour un contrôle bancaire efficace, Bâle (suisse), octobre 2006

8- Edouard Al-dahdah, gouvernance et développement dans les pays du Maghreb : constats et implications pratiques, la lettre d'information trimestrielle du groupe de la banque mondiale au Maghreb, n° 5, juin 2007

9- Geof mortlock, Corporate governance in the financial sector, reserve bank of new zeland bulletin, n°2, volume 65

10- Gérard lécrivain, management des organisations et stratégies : Pouvoir et gouvernance dans l'organisation, dossier N°5, université de littoral

11- Gil mehrez et Daniel kaufman, transparency; liberalization and financial crises, august19.1999

12- Government commission, German corporate governance code, June 2.2005

13- Hervé Alexandre et Mathieu paquerot, efficacité des structures de contrôle et enracinement des dirigeants, finance contrôle stratégie, N° 2 , volume 3, juin 2000

14- Ila noy, banking crises in east asia : the prise tag of liberalization ?, asiapacific issues, n°78, november 2005

15- International finance corporate (IFC), corporate governance :why corporate governance, 2005

16- Jan willem van gelder, the dos and don't of sustainable banking : a bank track manual, the Netherlands, 29 november 2006

17- Julia kochetygova and others, transparency and disclosure by Russian banks : disclosure practices of Russian banks currently dismal, standards and Poor's governance services, October 26.2005

18- Movis goldstein et philip turner, banking crisis in emerging economies : origins and policy options, BIS, basle, bis economic papers n° 46, October 1996

19- Nora boudedja, les créance non performants continuent de peser sur les banques, El-watan économie, du 22 au 28 octobre 2007

20- One hundred seventh congress of the united states of America at the second session, city of Washington, Wednesday. 23 January 2002

21- Organization for economic co-operation and development, the OECD guidelines for multinational enterprise, revision 2000

22- Solomon tadesse, banking fragility and disclosure : international evidence, university of south carolina, december 2005

23- The combined code on corporate governance, financial reporting council, June 2006

24- The global Sullivan principles of corporate social responsibility, economic reform today, number one 2000

25- The Lebanese transparency association, the Lebanese code of corporate governance, first edition, 2006

26- Tom bigg et halina ward, linking corporate social responsibility : good governance and corporate accountability through dialogue, IIED London (UK), discussion paper

قائمة الملاحق

الملحق رقم 01

Table 2: Correlations

	Crisis	Bank Disclosure	Supplemental Reporting	External Audit Stringency	Bank Concentration	Bank Competition	External Terms of Trade	Inflation
Bank Disclosure	-0.00731 (0.8885)							
Supplemental Reporting	-0.0289 (0.564)	0.9225 (0.0001)						
External Audit Stringency	-0.26675 (<0.0001)	-0.19825 (0.0001)	-0.1507 (0.0022)					
Bank Concentration	0.05374 (0.2041)	0.05404 (0.2999)	0.0649 (0.1901)	0.29267 (<.0001)				
Bank Competition	-0.26343 (<.0001)	0.00250 (0.9709)	0.1972 (0.0025)	0.15144 (0.0234)	0.41617 (<.0001)			
External Terms of Trade	0.02583 (0.6144)	-0.30211 (<.0001)	-0.2675 (0.0001)	0.03622 (0.5293)	-0.06772 (0.1860)	-0.01916 (0.7755)		
Inflation	0.01597 (0.7432)	-0.37016 (<.0001)	-0.4202 (0.0001)	0.20828 (0.0002)	0.09893 (0.0420)	0.29594 (<.0001)	-0.0122 (0.8153)	
Per Capita GDP	-0.13094 (0.0069)	0.42028 (<.0001)	0.3366 (0.0001)	-0.12436 (0.0110)	-0.25521 (<.0001)	-0.05737 (0.3844)	-0.3056 (<.0001)	-0.5267 (<.0001)

Numbers in parenthesis represent p-values.

Table 3: Bank Disclosure and Banking Crises

The estimated coefficients are parameter estimates of multivariate logistic models. The dependent variables is an indicator variable, crisis, that takes on the value one if there is a systemic banking crisis and the value zero otherwise. Bank Concentration is a measure of concentration in the banking industry, calculated as the fraction of assets held by the three largest banks in each country averaged over the sample period. Bank Competition is a measure of degree of competitive conduct in the banking industry, calculated as the sum of elasticities bank revenue to changes in input prices from Cleassens and Laeven (2004). External Terms of Trade is the logarithm of the ratio of export price index to import price index for a country. Inflation is the logarithm of average inflation rate. Bank Disclosure is a measure of the extent and comprehensiveness of financial reporting required of banks. Supplemental Reporting is a measure of the extent of supplementary information as required by countries' banking regulation. Director Liability is a measure of the degree of legal sanctions against bank officials for nonperformance vis-à-vis the bank regulations. Presentation of Non-Performing Loans, Reporting Consolidated Financial Statements, Reporting Off-balance Sheet to Public, and Reporting Risk Management Practices are dummy variables that take the value one if the countries' bank regulation requires the specific provision and the value zero otherwise. Per capita GDP is the logarithm of real per capita GDP. Numbers in parenthesis are standard errors.
The sample period is 1990 through 1997. Detailed variable definitions are given in Appendix II.

	Panel A				Panel B						
	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11
Bank Concentration		-3.463[b] (1.394)	-6.864[b] (2.762)	-7.483[b] (3.1748)	-7.934[b] (3.684)	-16.769[b] (6.6486)	-9.430[b] (3.9420)	-7.354 (3.7751)	-10.326[b] (4.0849)	-13.258[a] (4.930)	-8.002[b] (3.497)
Bank Competition		-3.377 (1.912)	-16.850[b] (6.668)	-16.075[a] (5.7350)	-16.025[b] (6.748)	-8.979[a] (3.1899)	-9.436[a] (3.2311)	-20.350[b] (7.9479)	-7.418[b] (3.0532)	-8.486[a] (3.146)	-17.458[a] (6.112)
External Terms of Trade	-8.8716[a] (2.175)		-22.109[a] (5.738)	-18.501[a] (5.2192)	-15.757[a] (4.996)	-11.427[a] (3.6296)	-13.312[a] (4.0093)	-17.152[a] (5.6095)	-9.755[a] (3.3507)	-11.490[a] (3.911)	-22.029[a] (6.143)
Inflation	-0.9026 (1.794)		11.565[a] (3.997)	10.028[a] (3.8654)	7.720 (3.877)	15.070[a] (5.6825)	11.488[a] (3.4984)	9.6487[b] (4.0308)	8.895[b] (3.6492)	13.14729[a] (4.4667)	12.711[a] (4.719)
Bank Disclosure	**-0.4776[b]** **(0.225)**	**-0.591[b]** **(0.261)**	**-3.889[a]** **(1.056)**	**-3.5191[a]** **(0.9987)**							**-3.981[a]** **(1.128)**
Supplemental Reporting					**-3.113[a]** **(0.967)**						
Presentation of Non-Performing Loans						-2.4420 (1.7923)					
Reporting Consolidated Statements							-1.934[c] (1.1137)				
Reporting Off-Balance Sheet To Public								-4.7716[a] (1.4379)			
Reporting Risk Management Practice									-1.1666 (1.1066)		
Director Liability										-0.4617 (0.4667)	-0.7073 (0.584)
Per Capita GDP				-0.3790 (0.2424)	-0.834[a] (0.245)	-0.9381[a] (0.3409)	-0.2727 (0.3366)	-0.8290[a] (0.2454)	-0.7011[a] (0.2404)	-0.7376[a] (0.2584)	-0.2949 (0.270)
Model χ^2	19.985[a] 0.0002	24.737[a] <.0001	81.897[a] (<.0001)	84.577[a] (<.0001)	85.366[a] <.0001	66.618[a] (<.0001)	70.8748[a] (<.0001)	83.664[a] (<.0001)	71.493[a] (<.0001)	67.789[a] (<.0001)	88.923[a] (<.0001)
% success	68.2	71.2	92.0	93.3	94.0	90.5	91.7	93.5	91.5	91.1	93.1
Pseudo R^2	0.086	0.119	0.5199	0.5369	0.532	0.4229	0.4420	0.4782	0.4459	0.418	0.462

[a] significant at 1 percent; [b] significant at 5 percent; [c] significant at 10 percent

Table 4: External Audit Stringency and Banking Crises

The estimated coefficients are parameter estimates of multivariate logistic models. The dependent variable is an indicator variable, crisis, that takes on the value one if there is a systemic banking crisis and the value zero otherwise. Bank Concentration is a measure of concentration in the banking industry, calculated as the fraction of assets held by the three largest banks in each country averaged over the sample period. Bank Competition is a measure of degree of competitive conduct in the banking industry, calculated as the sum of elasticities bank revenue to changes in input prices from Cleassens and Laeven (2004). External Terms of Trade is the logarithm of the ratio of export price index to import price index for a country. Inflation is the logarithm of average inflation rate. External Audit Stringency is a measure of the degree to which external audits are independent, professional and rigorous as reflected in bank regulations governing audit practices. Bank Disclosure is a measure of the extent and comprehensiveness of financial reporting required of banks. Auditor Liability is a measure of the degree of legal sanctions against auditors in the case of nonperformance vis-à-vis the bank regulations. Required Extent of Audit, Auditor Report to Supervisor, and Auditor Meet Supervisor without Consent of Bank are dummy variables that take the value one if the countries' bank regulation requires the specific provision and the value zero otherwise. Per capita GDP is the logarithm of real per capita GDP. Numbers in parenthesis are standard errors. The sample period is 1990 through 1997. Detailed variable definitions are given in Appendix II.

	Panel A					Panel B				
	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
Bank Concentration		-1.006 (1.491)	-5.357[b] (2.637)	-19.342[b] (7.8088)	-6.7264 (4.4331)	-23.8571 (17.0279)	-16.774[b] (7.0253)	-16.524[b] (6.6529)	-12.027[b] (4.667)	-19.012[b] (7.385)
Bank Competition		-4.512[b] (2.141)	-8.380[b] (3.524)	-10.806[a] (3.9334)	-18.417[a] (6.6996)	-14.573[c] (8.3552)	-10.589[a] (3.8956)	-8.152[b] (3.4979)	-8.343[b] (3.345)	-10.280[a] (4.214)
External Terms of Trade	-7.422[a] (2.155)		-10.252[a] (3.378)	-6.652[c] (3.5002)	-14.9872[a] (5.0292)	-0.00876 (9.7175)	-7.766[b] (3.2688)	-10.038[a] (3.6057)	-9.775[a] (3.450)	-6.433[c] (3.517)
Log of Average Inflation	2.713 (1.645)		9.603[a] (2.405)	20.377[a] (7.6006)	12.0865[a] (4.6049)	26.8497 (20.1855)	17.212[b] (6.8609)	16.427[a] (5.8772)	11.0189[a] (4.1294)	19.213[b] (8.078)
External Audit Stringency	**-0.704[a]** **(0.215)**	**-0.4623[a]** **(0.1327)**	**-0.3732** **(0.282)**	**-0.985[a]** **(0.3715)**	**-0.7785[b]** **(0.3373)**					**-0.9783[a]** **(0.366)**
Bank Disclosure					**-3.6350[a]** **(1.1072)**					
Required Extent of Audit						-2.9237 (2.8774)				
Auditor Report to Supervisor							-3.5564[a] (1.3024)			
Auditor Meet Supervisor without consent of Bank								-1.361[a] (0.7042)		
Auditor Liability									0.0422 (0.5895)	0.1990 (0.707)
Per Capita GDP				-1.449[a] (0.538)	-0.7507[a] (0.3761)	-1.6103 (1.1767)	-1.4607[a] (0.5273)	-0.8725[a] (0.3364)	-0.7458[a] (0.2741)	-1.435[a] (0.513)
Model χ^2	25.768[a] <.0001	38.017[a] <.0001	58.149[a] <.0001	76.378[a] (<.0001)	90.8366[a] (<.0001)	69.918[a] (<.0001)	76.989[a] (<.0001)	71.783[a] (<.0001)	67.578[a] (<.0001)	81.699[a] (<.0001)
% success	69.6	75.5	89.4	91.2	94.8	91.9	92.1	92.2	91.0	92.2
Pseudo R^2	0.106	0.181	0.363	0.476	0.5277	0.4361	0.4802	0.4477	0.421	0.400

[a] significant at 1 percent; [b] significant at 5 percent; [c] significant at 10 percent

الملحق رقم 02

Appendix: Criteria

Criteria For The Transparency And Disclosure Survey Of Russian Banks

Block 1: Ownership Structure and Shareholder Rights

Component 1. Shareholder Capital

Disclosure of:

1. The number of issued and outstanding ordinary shares disclosed.
2. The number of issued and outstanding other shares disclosed (preferred, nonvoting).
3. The par value of each ordinary share disclosed.
4. The identity of the largest shareholder.
5. The identity of holders of all large stakes (blocking: > 25%; controlling: > 50%).
6. The identity of shareholders holding at least 25% of voting shares in total.
7. The identity of shareholders holding at least 50% of voting shares in total.
8. The identity of shareholders holding at least 75% of voting shares in total.
9. The number and identity of shareholders each holding more than 10%.
10. Shareholding in the bank by individual senior managers.
11. Shareholding in the bank by individual directors.
12. The description of share classes provided.
13. A review of shareholders by type.
14. The percentage of cross-ownership.

Component 2. Shareholder rights

Disclosure of:

15. The contents of any corporate governance charter or code of best practices.
16. Existence of a code of business conduct and ethics.
17. The contents of a code of business conduct and ethics.
18. The provision of details about the bank's articles of association, such as changes.
19. The existence of voting rights for each voting or nonvoting share.
20. The transparency of the way that shareholders nominate directors to the board.
21. The transparency of the way by which shareholders convene an extraordinary general meeting.
22. The transparency of the procedure for initiating inquiries with the board.
23. The transparency of the procedure for putting forward proposals at shareholders meetings.
24. A formalized dividend policy.
25. The existence of a review of last shareholders meeting.
26. Full GSM minutes.
27. The existence of a calendar of important shareholders dates.

Block 2: Financial and Operational Information

Component 3. Financial information

Disclosure of:

28. The bank's accounting policy.
29. The accounting standards the bank uses.

30. Financials according to local accounting standards.
31. Annual financial statements according to an internationally recognized accounting standard (IFRS/U.S. GAAP).
32. Notes to annual financial statements according to IFRS/U.S. GAAP.
33. An independent auditor's report with regard to annual financial statements according to IFRS/U.S. GAAP.
34. An unqualified (clean) audit opinion with regard to annual financial statements according to IFRS/U.S. GAAP.
35. Disclosure of related-party transactions (RPTs): sales to/purchases from, payables to/receivables from related parties.
36. RPTs: indication that such transactions are made on market or nonmarket terms.
37. Detailed disclosure of RPTs: exact terms.
38. Interim (quarterly or semiannual) financial statements according to an internationally recognized accounting standard (IFRS/U.S. GAAP).
39. Notes to such financial statements.
40. Whether these financial statements are audited or at least reviewed.
41. A basic earnings forecast of any kind.
42. A detailed earnings forecast.
43. Financial information on a quarterly basis.
44. A segment analysis (results broken down by business line).
45. Revenue structure (detailed breakdown).
46. Cost structure (high degree of detail).
47. The name of the bank's auditing firm.
48. Whether the audit firm is a top-tier auditor.
49. A reproduction of the auditors' report.
50. How much the bank pays in audit fees to the auditor.
51. Nonaudit fees paid to the auditor.
52. Quantitative/qualitative disclosure on risk exposure, including off-balance-sheet items, amount of and provisions/allowances for bad loans, allocations of loans according to types of counterparties based on their credit quality, maturity analysis of assets and liabilities, etc.
53. Whether there are consolidated financial statements or whether only the parent or holding company is audited.
54. Methods of asset valuation.
55. Information about the method of calculating fixed-asset depreciation.
56. A list of affiliates in which the bank holds a minority stake.
57. The ownership structure of affiliates.
58. A list or register of RPTs.
59. Description of functional relationships between key operating units within the bank.
60. A list or register of group transactions.

Component 4. Operational information

Disclosure of:
61. General description of the bank's business lines.
62. Details of the products/services the bank provides.
63. Volumes and sales of products/services.
64. Characteristics of bank's assets.
65. Efficiency indicators, such as ROE, ROTA, net interest margin, etc.
66. Industry-specific indicators, including growth, liquidity and solvency ratios.

67. A discussion of bank's strategy.
68. Risk management policy.
69. Whether there are any plans for investment in the coming years.
70. Detailed information about investment plans in the coming year.
71. Growth forecast of any kind.
72. An overview of trends in the banking industry; regulatory environment with regard to the industry.
73. The market share for any or all of the bank's businesses.

Block 3: Board and Management Structure and Process

Component 5. Board and management information

Disclosure of:
74. The list of board members (names/titles).
75. Details about directors other than name and title.
76. Details about the current employment and position of directors.
77. Details about the directors' previous employment and positions.
78. When each director joined the board.
79. Identification of the directors' profit-making arrangements with the bank.
80. A named chairman listed.
81. Details about the chairman, other than name and title.
82. Details about role of the board of directors at the bank.
83. Whether there is a list of matters reserved for the board.
84. Whether there is a list of board committees.
85. Names of all members of each existing committee disclosed.
86. Whether there are internal audit functions besides the Audit Committee.
87. Attendance record for board meetings.
88. An overview of the last board meeting.
89. A detailed review of board meetings (minutes, including voting results on each item of the agenda).
90. The list of senior managers not on the Board of Directors.
91. The backgrounds of senior managers.
92. Major non-financial details of the CEO's contract.
93. The number of shares held in affiliated companies by managers.
94. Whether director training is provided.

Component 6. Board and management remuneration

Disclosure of:
95. The decision-making process for directors' pay.
96. The specifics of directors' pay, including the salary levels.
97. The form of directors' salaries, such as whether they are in cash or shares.
98. The specifics of pay for directors.
99. The decision-making process for determining managerial (not board) pay.
100. The specifics of managers' (not board) pay, such as salary levels and bonuses.
101. The form of managers' (not board) pay.
102. The specifics of performance-related pay for managers.

الملحق رقم 03

Table 4: Probit Estimates: Financial Liberalization and Transparency

Dependent Variable: Bank Crisis

Explanatory Variables	dF/dX (z-statistics)	dF/dX (z-statistics)	dF/dX (z-statistics)	**1 period Lagged Macro and Financial Var.** dF/dX (z-statistics)
GDP growth	-1.09***	-1.03***	-1.00***	0.03
	(-4.55)	(-4.55)	(-4.09)	(1.12)
Terms of Trade Growth	0.02	0.01	0.03	0.07
	(0.19)	(0.11)	(0.32)	(0.58)
Real Interest Rate	0.00	0.00	0.00	0.00
	(0.78)	(0.76)	(1.05)	(-0.10)
Inflation Rate	0.00	0.00	0.00	0.01
	(-0.49)	(-0.38)	(-0.55)	(0.21)
M2/Foreign Exchange Reserves	0.18	0.18	0.13	0.19
	(1.61)	(1.58)	(1.03)	(1.26)
Private Credit as % of GDP	0.05	0.04	0.05	0.03
	(1.50)	(1.35)	(1.31)	(0.60)
Bank Cash and Reserves/Assets	0.05	0.04	0.04	0.06
	(0.74)	(0.58)	(0.48)	(0.73)
2 Period Lagged Credit Growth	0.00	-0.01	0.00	0.01
	(-0.23)	(-0.27)	(-0.12)	(0.57)
GDP per Capita	-0.00*	-0.00*	-0.00*	0.00
	(-1.88)	(-1.90)	(-1.91)	(-1.48)
Transparency	0.99			
	(0.42)			
Financial Liberalization in the previous 5 years	13.82*** (5.53)			
Poor Transparency * Fin Liberalization in the previous 5 years		21.89*** (5.29)		
Transparency * Fin Liberalization in the previous 5 years		11.55*** (3.52)		
High Transparency			6.66**	6.90*
			(1.86)	(1.77)
Medium Transparency-			12.73***	10.43**
			(3.04)	(2.47)
Poor Transparency			17.37**	13.84*
			(1.94)	(1.70)
Number of Observations	665	677	677	644
Log Likelihood	-151	-154	-165	-174

***Significant at 1%
**Significant at 5 %
* Significant at 10%

قائمة المختصرات

A:
Agent
الوكيل

AFEP:
Association Française des Entreprise Privées
الجمعية الفرنسية للمؤسسات الخاصة

AGM:
Assemble General Meeting
اِجتماع الجمعية العمومية

BCCI:
Bank of Credit and Commerce International
بنك الائتمان والتجارة الدولية

BCIA:
Banque Commerciale et Industrielle d'Algérie
البنك التجاري والصناعي الجزائري

BIS:
Bank for International Settlement
بنك التسويات الدولية

CEO:
Chief Executive Officer
الرئيس المدير التنفيذي (عضو مجلس الإدارة المنتدب)

CFCG:
Center for Corporate Governance
مركز حوكمة الشركات

CFO:
Chief Financial Officer
المسئول المالي الرئيسي

CIMA:
Chartered Institute of Management Accountants
المعهد القانوني للمحاسبين الإداريين

CIPE:
Center for International Private Enterprise
مركز المشروعات الدولية الخاصة

ECMA:
Egyptian Capital Market Association
الجمعية المصرية للأوراق المالية

EWS:
Early Warning System
نظام الإنذار المبكر

FDIC:
Federal Deposit Insurance Commission
هيئة تأمين الودائع الفدرالية

FRC:
Financial Reporting Council
مجلس التقارير المالية

GCGF:
Global Corporate Governance Forum
المنتدى العالمي لحوكمة الشركات

IAS:
International Accounting Standards
المعايير المحاسبية الدولية

ICGN:
International Corporate Governance Network
الشبكة الدولية لحوكمة الشركات

IFC:
International Finance Corporation
مؤسسة التمويل الدولية

IRB:
Internal Rating Based
قاعدة التصنيف الداخلي

LTA:
Lebanese Transparency Association
جمعية الشفافية اللبنانية

MEDEF:
Mouvement des Entreprise de France
حركة مؤسسات فرنسا

MENA:
Meddle East and North Africa
منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

OC:
Obligations Convertibles
سندات قابلة للتحويل إلى أسهم

OECD:
Organization for Economic Co-operation and Development
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

ONG:
Organizations Non Gouvernemental
المنظمات غير الحكومية

OPA:
Offre Publique d'Achat
العروض العامة للشراء

OPCVM:
Organisations des Placement Collectif des Valeurs Mobilières
هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة

P:
Principal
الأصيل

POGAR:
Program On Governance in the Arab Region
برنامج إدارة الحكم في الدول العربية

SOX:
Sarbanes-Oxley
صاحبا قانون حوكمة الشركات في الو.م.أ

TCE:
Transaction Cost Economy
اقتصاد تكلفة الصفقات

UNDP:
United Nations Development Program
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

فهرست المحتوى

المقدمة العامة

الفصل الأول: الإطار النظري لتطوّر مفهوم حوكمة الشركات

تمهيد

خلاصة

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي العملي لتفعيل حوكمة الشركات

تمهيد

الفصل الثالث: الأزمات المالية والمصرفية والحاجة إلى تطبيق مبادئ حوكمة الشركات

خلاصة

الفصل الرابع: آليات حوكمة النظام المصرفي الجزائري

تمهيد

فهرس الأشكال

* أشكـال الفصل الأول *

* أشكـال الفصل الثالث *

* أشكال الفصل الثالث *

فهرس الجداول

* جداول الفصل الأول *

* جداول الفصل الثالث *

*** جداول الفصل الثالث ***